

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«التجارة»: صلاحيات جديدة لمفتشي «الرقابة»

اصدر وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي قرارا وزاريا يقضي بتعديل صفة الضبطية القضائية لمفتشي قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك. ومن أهم سمات التعديل هي شمول الضبطية القضائية، حيث أتاحت صلاحيات جديدة لمفتشي «الرقابة» بالفتيش على مخالفات العلامات التجارية والمقلدة، إلى جانب مخالفات الغش التجاري. من جانب آخر، اصدر الوزير العلي قرارا وزاريا يقضي بمنح صفة الضبطية القضائية لـ 5 موظفين جدد في ادارة العقار، وكذلك تجديد صفة الضبطية القضائية لعدد من موظفي «العقار» الحاصلين عليها مسبقا. عاتف رمضان

«الأنباء» تنشر وثيقة رسمية تظهر احتمال تخفيض التصنيف إذا فشلت خطط الإصلاح

مذكرة داخلية تكشف اتجاه وكالات عالمية لخفض تصنيف الكويت

محمود فاروق

تنشر «الأنباء» مذكرة داخلية أعدتها جهة مالية رسمية لرفعها لمجلس الوزراء حول ملاحظات وكالات التصنيف العالمية الأخيرة على الإصلاحات المالية الكويتية. وتأتي هذه المذكرة لتظهر أبرز ما سترتكز عليه خطة الجهة المالية في الوقت الراهن بناء على ملاحظات الوكالات. وأبرز ما جاء في المذكرة أن وكالات التصنيف تؤكد التصنيف السيادي للدولة سيستمر على المدى المنظور فقط، واحتمال خفض التصنيف على المدى المتوسط في حال فشل خطط الإصلاح. وتزامن هذه المذكرة مع اتجاه وزارة المالية إلى إصدار السندات العالمية لتغطية عجز موازنة 2016/2017

بنهاية العام الحالي حسب تصريحات وكيل وزارة المالية. وتكتسب هذه المذكرة أهمية كونها تختصر نظرة وكالات التصنيف الكبرى إلى وضع الكويت خلال تنفيذها خارطة إجراءات الإصلاح المالي التي أقرتها في مارس الماضي لمواجهة تداعيات الانخفاض الحاد لأسعار النفط. وأبرز ما جاء فيها:

– الاطمئنان إلى قوة التصنيفات الائتمانية للكويت لا يعني الاستهانة بضرورة شد الأحزمة والحد من تضخم الإنفاق الجاري (الرواتب وما في حكمها)، لأن عجز الميزانية يعني مزيدا من الدين العام أو تقلص الاحتياطات.

– ضرورة تطبيق تدابير الحصافة المالية لإبقاء العجز في إطار معقول بالنسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، حتى لا تدخل الاحتياطات المتراكمة من السنوات السمان في دائرة التآكل السريع.

– التمييز بين قوة المركز المالي للدولة والعجز المتوقع في سنة معينة، فإن العجز يؤثر سلبا على المركز المالي.

– ضخامة الأصول الخارجية للكويت تبقى تصنيفها السيادي في مأمن على المدى المنظور فقط.

– يتطلب ضمان الاستدامة المالية للدولة على المدى البعيد تقليص المصروفات الجارية غير الضرورية.

– ضرورة البدء بخطوات إصلاحية جذرية في المالية العامة، مثل رفع الدعم عن الوقود وإدخال إصلاحات ضريبية أساسية.

– يكتسب الإصلاح المالي أهمية مضاعفة بعد أن تدخل الكويت إلى سوق السندات العالمية لتمويل العجز.

– الإدارة المالية للكويت ستصبح تحت أنظار المستثمرين في أسواق رأس المال، وبقدرة ما تكون الإدارة حصيفة تتمكن الحكومة من تسويق أوراقها المالية بسلاسة أكبر وتكلفة أقل.

– اعتماد النشاط الاقتصادي بشكل مفرط على النفط، وعدم وجود قواعد عامة للمالية العامة أو إطار متوسط الأجل للإنفاق الحكومي، وضعف الحوكمة.

– إبقاء الكويت في المنطقة الآمنة يتطلب إصلاحات شاملة، لا تقتصر فقط على المالية العامة وإنما في الإصلاحات الإدارية والفنية.

التصنيف الائتماني في 6 أشهر

يذكر أن وكالة (موديز) العالمية للتصنيف الائتماني أعلنت في مطلع مارس الماضي وضع التصنيف السيادي للكويت عند AA2 مع نظرة مستقبلية مستقرة تحت المراجعة للنظر في تخفيضه. وقالت الوكالة إنها ستقوم خلال فترة المراجعة بتقييم مدى تأثير حدوث المزيد من الانخفاض الحاد في أسعار النفط (التي توقعت الوكالة أن تظل عند مستويات منخفضة على مدى عدة سنوات) على الأداء الاقتصادي وميزانية الحكومة في الكويت خلال السنوات المقبلة.

وأكدت أن مراجعة التصنيف ستتيح لها تحديد مدى إمكانية أن تعمل قوة الوضع الاقتصادي والمالي للكويت على تحسينها والحيلولة دون اتخاذها إجراء بشأن التصنيف ليعكس أثر صدمة أسعار النفط. وعن مبررات إجراء مراجعة لتخفيض التصنيف الائتماني قالت الوكالة إن «الكويت تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتمويل الإنفاق الحكومي».

وفي شهر مايو الماضي ثبتت موديز تقييمها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وخفضت تصنيف كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان مع نظرة مستقبلية سلبية للكويت والإمارات وقطر والبحرين. وقالت الوكالة في تقييمها «أن تأكدها للتصنيف السيادي للكويت عند المرتبة AA2 يعكس ارتفاع الجدارة الائتمانية، ويعكس رؤية الوكالة للتحديات التي تواجهها الدولة في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي بشكل فعال»، مضممة «شروع الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المالية وخططها لإجراء المزيد من الإصلاحات حتى عام 2018».

1- ضرورة رفع الدعم عن الوقود وبدء الضريبة

2- قلق من تآكل الاحتياطات في السنوات المقبلة

3- يجب ضبط نمو الرواتب ووقفها

4- الاستدانة من الأسواق العالمية تضع وزارة المالية تحت مراقبة دولية مباشرة

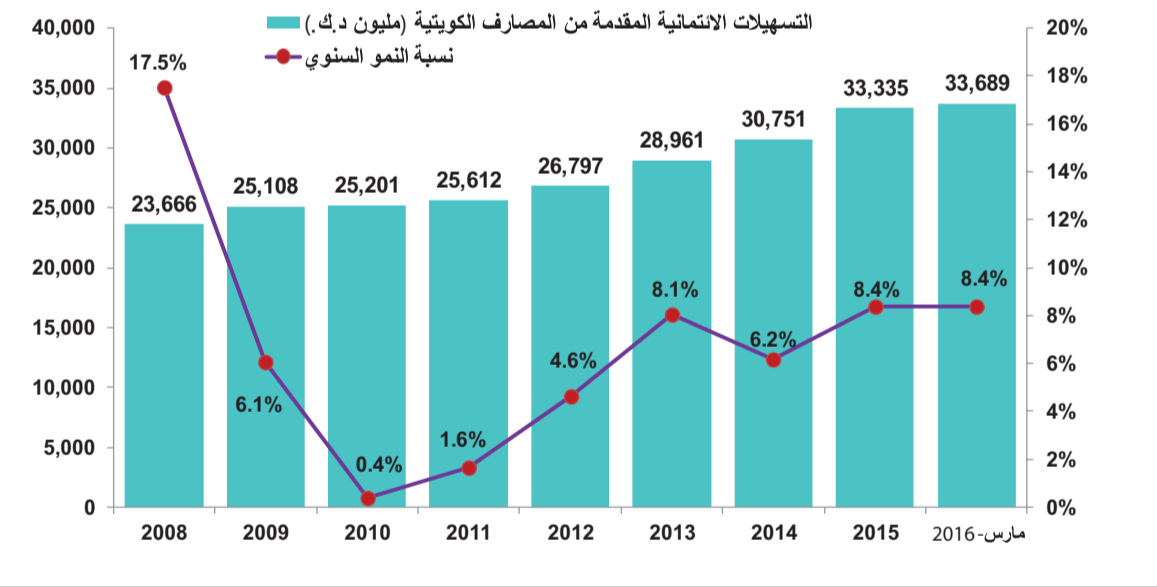
5- ضعف في الحوكمة بالمؤسسات الرسمية



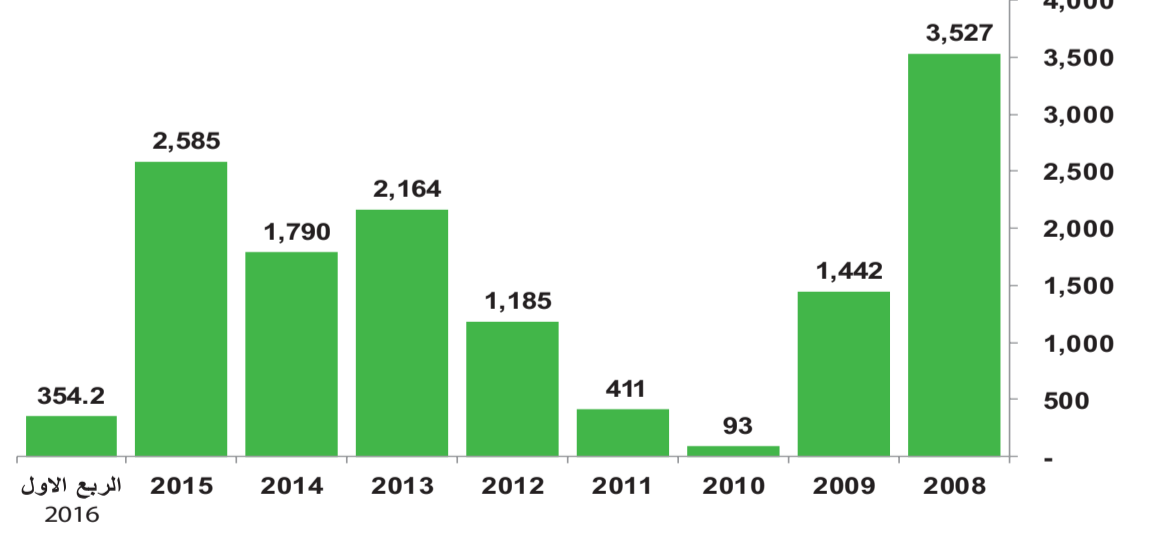
أبرز ما جاء بالمذكرة:

- 1- ضرورة رفع الدعم عن الوقود وبدء الضريبة
- 2- قلق من تآكل الاحتياطات في السنوات المقبلة
- 3- يجب ضبط نمو الرواتب ووقفها
- 4- الاستدانة من الأسواق العالمية تضع وزارة المالية تحت مراقبة دولية مباشرة
- 5- ضعف في الحوكمة بالمؤسسات الرسمية

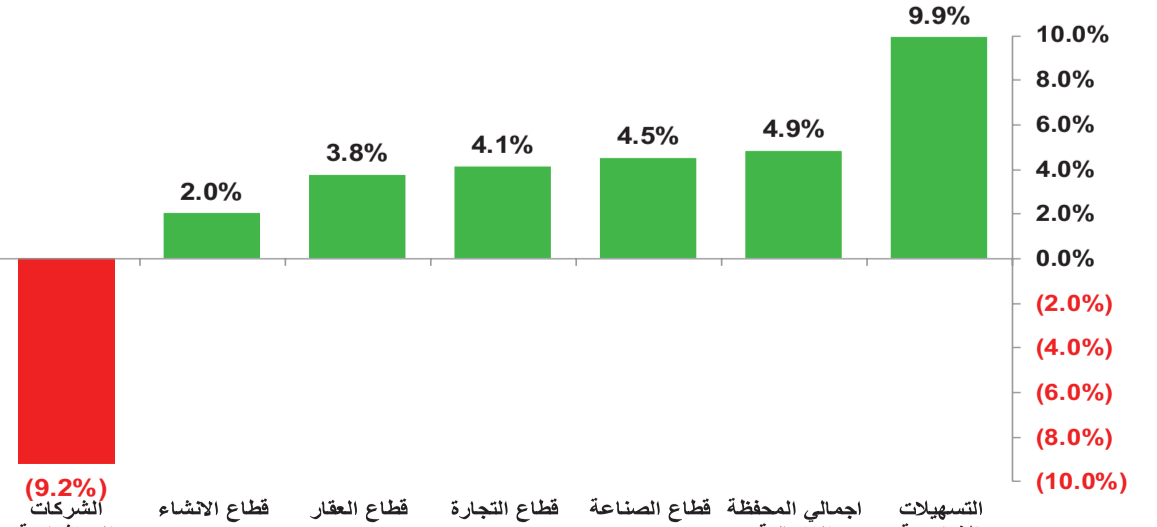
تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية ونسب النمو 2008-2016 (مليون د.ك.)



اجمالي القروض الاضافية المقدمة سنوياً من البنوك الكويتية (2008-2015) مليون دينار



معدل النمو السنوي المركب للتسهيلات الائتمانية (2009-2016)



استقرار الإقراض عند 8,4% بحجم 2,6 مليار دينار على أساس سنوي سوق الائتمان.. انخفاض ضغوط النفط والفائدة

ديناميكية ارتفاعات خلال عام 2015 عن معدل نموها المسجل في عام 2014

حيث ارتفعت خلال عام 2015 بنسبة 12% لتسجل نهاية شهر ديسمبر 13,96 مليار دينار (42,2% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية) أو ما يعادل ارتفاع قيمته 1,5 مليار دينار بالمقارنة مع نمو خلال عام 2014 تسببه 10,5% أو ما يعادل زيادة خلال عام 2014 قدرها 1,18 مليار دينار. وبالتالي

ساهمت بنسبة 58% من إجمالي الزيادة في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال 2015 والتي بلغت 2,58 مليار دينار بعد أن كانت ساهمت بنسبة 66% من الزيادة في إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية خلال عام 2014 والتي بدورها بلغت 1,79 مليار دينار. أما خلال الربع الأول من السنة الحالية فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة وقياسية حيث ارتفعت التسهيلات الشخصية على أساس سنوي بنسبة 12,5% لتسجل نهاية شهر مارس 2016 حوالي 14,22 مليار دينار.

كما قادت التسهيلات الشخصية النمو في التسهيلات الائتمانية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10% خلال الفترة 2009-2016 حيث ارتفعت من 8 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2009 إلى مستواها الحالي عند 14,22 مليار دينار وشكلت الجزء الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية التي بدورها ارتفعت من 24,2 مليار إلى 33,7 مليار دينار خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5% وبالتالي يكون الارتفاع في التسهيلات الشخصية الذي بلغت قيمته 6,26 مليار دينار خلال الـ 7 سنوات الماضية قد ساهم بنحو 66% من الارتفاع الإجمالي في قيمة التسهيلات الائتمانية الذي بدوره بلغ 9,51 مليارات

ديناميكية ارتفاعات خلال عام 2015 عن معدل نموها المسجل في عام 2014

حيث ارتفعت خلال عام 2015 بنسبة 12% لتسجل نهاية شهر ديسمبر 13,96 مليار دينار (42,2% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية) أو ما يعادل ارتفاع قيمته 1,5 مليار دينار بالمقارنة مع نمو خلال عام 2014 تسببه 10,5% أو ما يعادل زيادة خلال عام 2014 قدرها 1,18 مليار دينار. وبالتالي

ساهمت بنسبة 58% من إجمالي الزيادة في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال 2015 والتي بلغت 2,58 مليار دينار بعد أن كانت ساهمت بنسبة 66% من الزيادة في إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية خلال عام 2014 والتي بدورها بلغت 1,79 مليار دينار. أما خلال الربع الأول من السنة الحالية فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة وقياسية حيث ارتفعت التسهيلات الشخصية على أساس سنوي بنسبة 12,5% لتسجل نهاية شهر مارس 2016 حوالي 14,22 مليار دينار.

كما قادت التسهيلات الشخصية النمو في التسهيلات الائتمانية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10% خلال الفترة 2009-2016 حيث ارتفعت من 8 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2009 إلى مستواها الحالي عند 14,22 مليار دينار وشكلت الجزء الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية التي بدورها ارتفعت من 24,2 مليار إلى 33,7 مليار دينار خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5% وبالتالي يكون الارتفاع في التسهيلات الشخصية الذي بلغت قيمته 6,26 مليار دينار خلال الـ 7 سنوات الماضية قد ساهم بنحو 66% من الارتفاع الإجمالي في قيمة التسهيلات الائتمانية الذي بدوره بلغ 9,51 مليارات

ديناميكية ارتفاعات خلال عام 2015 عن معدل نموها المسجل في عام 2014

حيث ارتفعت خلال عام 2015 بنسبة 12% لتسجل نهاية شهر ديسمبر 13,96 مليار دينار (42,2% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية) أو ما يعادل ارتفاع قيمته 1,5 مليار دينار بالمقارنة مع نمو خلال عام 2014 تسببه 10,5% أو ما يعادل زيادة خلال عام 2014 قدرها 1,18 مليار دينار. وبالتالي

ساهمت بنسبة 58% من إجمالي الزيادة في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال 2015 والتي بلغت 2,58 مليار دينار بعد أن كانت ساهمت بنسبة 66% من الزيادة في إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية خلال عام 2014 والتي بدورها بلغت 1,79 مليار دينار. أما خلال الربع الأول من السنة الحالية فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة وقياسية حيث ارتفعت التسهيلات الشخصية على أساس سنوي بنسبة 12,5% لتسجل نهاية شهر مارس 2016 حوالي 14,22 مليار دينار.

كما قادت التسهيلات الشخصية النمو في التسهيلات الائتمانية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10% خلال الفترة 2009-2016 حيث ارتفعت من 8 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2009 إلى مستواها الحالي عند 14,22 مليار دينار وشكلت الجزء الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية التي بدورها ارتفعت من 24,2 مليار إلى 33,7 مليار دينار خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5% وبالتالي يكون الارتفاع في التسهيلات الشخصية الذي بلغت قيمته 6,26 مليار دينار خلال الـ 7 سنوات الماضية قد ساهم بنحو 66% من الارتفاع الإجمالي في قيمة التسهيلات الائتمانية الذي بدوره بلغ 9,51 مليارات

الربع الأول يسجل زيادة بـ 350 مليون دينار قروصاً

ارتفاع المخصصات في النصف الأول بترك الصورة غير واضحة للعام 2016

التسهيلات الشخصية تطفئ على المحفظة الائتمانية بنسبة 42%

لاتزال قروض الشركات الاستثمارية في مسار الهبوط وبانخفاض مستمر لتسجل نهاية 2015 نحو 1,34 مليار دينار

تجديت الإقراض ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

تجديت الإقراض ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.

التسهيلات الشخصية محرك النمو وكانت التسهيلات

ورغم تحديات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة، إلا الضغوط على سوق الائتمان أخذت في الانحسار خلال عام 2016، مع عدم وضوح الصورة بالنسبة لما تبقى من هذه السنة، خصوصاً أن نتائج النصف الأول أظهرت ارتفاعاً في مخصصات بعض البنوك. كذلك تبقى التسهيلات الشخصية المحرك الرئيسي للنمو والقاعدة الأساسية لسوق الائتمان المحلي في ظل ضعف الإقراض إلى القطاع الخاص حيث تطفئ بنسبة مساهمة 42,2%.